تقرير عن: ندوة «الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها باللغة العربية»(*)

المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر، ١٣ ـ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

بومدين بوزيد(**)

أستاذ محاضر في قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ـ الجزائر.

اقترح **المجلس الأعلى للغة العربية** في الجزائر ربيع سنة ٢٠٠٧ نصاً للتفكير أرسله إلى المثقفين والباحثين الجزائريين والعرب كانت فكرته المحورية: «كيف نصل إلى مجتمع المعرفة ـ هذا التوصيف الذي يلحق بالبلدان المتقدمة التي تحولت فيها المعرفة إلى ثروة اقتصادية وصناعية وإنسانية ـ؟ وما هي الوسائل والسبل لبناء هذا المجتمع وتوطين المعرفة باللغة العربية ذات القدرة على مواكبة العلوم والتقنيات الحديثة، على اعتبار أن الاقتصار على اللغات الأجنبية سيمركز المعرفة بيد فئة قليلة؟».

تساوقاً مع هذه الإشكالية المطروحة كان اقتراح المحاور التالية على المشاركين في الملتقى الدولي الذي نظّم في يومي ١٣ و١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بفندق الأوراسي (الجزائر العاصمة):

١ ـ **سمات «مجتمع المعرفة» وكيف يكون؟** وتوزع هذا المحور على العناصر التالية: ـ مجالات «مجتمع المعرفة»، ـ سبل الوصول إلى «مجتمع المعرفة»، ـ كيف تنتَج المعرفة وكيف توزَّع؟.

٢ ـ **توطين المعرفة باللغة العربية**: أساليب الابتكار في اللغة العربية ونشرها. ـ مجتمع المعرفة والخصوصية الثقافية والحضارية. ـ نشر المعرفة باللغة العربية.

٣ ـ **وسائل بناء «مجتمع المعرفة» ووظائفه**: التربية والتكوين والبحث، ـ الثقافة والقيم المشتركة، ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كانت مداخلة د. **محمد العربي ولد خليفة**، رئيس المجلس الأعلى للغة العربية، مركّزة ومهّدت لمحاضرات ونقاشات الملتقى،

(*) ستنشر وقائع الندوة كاملة في كتاب مشترك يصدر قريباً عن المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر ومركز دراسات الوحدة العربية.

(**) البريد الإلكتروني هو: boumediene@maktoob.com.

إذ جاء فيها أن الحضارة الإسلامية تميزت بإبداعها العلمي وأثّرت في المعرفة الإنسانية، غير أن غلق باب الاجتهاد وحالة التخلف والاستعمار والقهر جعلتنا ننسحب من المشاركة المعاصرة في العلم والتقدم. ويرى رئيس المجلس أن العدو الحقيقي الذي يعيش بيننا اليوم هو التخلّف. وطرح مجموعة من الأسئلة:

ـ «كيف تتدارك البلدان العربية ما فات وتعدّ العدّة لما هو آت في هذا القرن الجديد؟

ـ ما هي أفضل السبل لتذليل العوائق التي تحول دون تأسيس مجتمع المعرفة ونشرها بلساننا العربي الجميل؟

ـ هل تؤدي أنظمة التعليم والتكوين والبحث وظائفها في إعداد رأس المال البشري صانع الثروة ورهاننا الحقيقي على المستقبل؟

ـ هل هناك استراتيجيات قطرية ومشتركة بين بلداننا لنقل العلوم والتكنولوجيات الحديثة وتمثلها، تمهيداً لتوطينها والمشاركة في إنتاجها على المديين المتوسط والبعيد؟

ـ كيف تستفيد بلداننا من عولمة واثقة من نفسها وهجومية، وتساهم في تدفقها دون أن تفقد مميزاتها الروحية وخصائصها الحضارية؟

ـ هل هيّأْنا بيئتنا المحلية في الريف والمدينة للحدّ من هجرة الكفاءات إلى خارج الأوطان، وتمثُّل مستجدات المعرفة المنقولة لإحداث تغيير في العقليات والسلوكات لكي نتصالح مع ذاتنا الحضارية، ونستفيد من تجاربنا التاريخية وننخرط في عصرنا، فلا يكون تطوير المعرفة وتطبيقاتها من الكماليات والتّرف الفكري لنخب منفصلة عن واقع شعوبها، وكأن التخلف قدر بلداننا المحتوم».

حرص الباحث في كلمته على أهمية تطوير اللغة العربية وتطوير مناهج التدريس والمنظومة التربوية، على اعتبار أن نجاح الوصول إلى مجتمع المعرفة تكفله اللغة الحاضنة والمترجمة للمعارف، ولن تكون لغة أخرى بديلة، رغم أهمية تعدد اللغات والحرص على تدريسها.

● مجتمع المعرفة : المفهوم، السمات، والتكوّن التاريخي

رجع أغلب المتدخلين في تعرضهم إلى مفهوم مجتمع المعرفة وتاريخ تشكله إلى تقارير التنمية البشرية وخصوصاً تقرير ٢٠٠٣ الذي حدّد لأول مرّة فلسفياً واجتماعياً وتاريخياً ما المقصود بـ «مجتمع المعرفة».

فالباحث **صالح بلعيد** (الجزائر) يرى في نص محاضرته: « اللغة العربية في مجتمع المعرفة» ضرورة أن يعتمد المجتمع المعرفة مبدأً ناظماً للحياة البشرية، وتنميط سلوك البشر وثقافتهم في المجتمعات كافة، وإخضاعها لنظام قِيَم. ويلعب الإعلام والاتّصال الدور الهام في مجتمع المعرفة، وتعني المعرفة إجمالاً: الاتّصال، والإدراك، والوعي، والانطباع العقلي والوصول إلى الحقائق .

أمّا الباحث والمترجم **شوقي جلال** (مصر)، فيرى في بحثه عن «مجتمع المعرفة والخصوصية الثقافية والحضارية، هل من تعارض؟» أن مجتمع المعرفة هو تعبير رمزي عن طور حضاري جديد، إنه تعبير عن ثورة تكنولوجية متمركزة حول

المعرفة أدت إلى تحول أسلوب التفكير والإنتاج والاستهلاك والتجارة والإدارة والاتصال والحياة والموت. وسوف تكون له تجلياته الثقافية، وقضاياه الفكرية، ومفرداته اللغوية، ورؤاه الفنية. وسوف يؤثر بعمق في الثقافة والخصوصية، ولكن سوف تتباين وتتنوع بتنوع استجابات المجتمع.

إن الانتماء إلى مجتمع/اقتصاد المعرفة يعني، كما يقرر إعلان المبادئ:

١ ـ تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية: استئصال الفقر المدقع والجوع ومحو الأمية والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والارتفاع بمستوى الرعاية الصحية. وهذه جميعها غائبة في المجتمعات العربية التي تعيش بغير استراتيجية تطوير حضاري وطني مما يباعد بينها وبين الجهود اللازمة للانتماء لركب حضارة الصناعة وعصر الثورة المعرفية.

٢ ـ يؤكد البند ٣ عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية في شمولها والديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية (حرية المعلومات وحرية التعبير والاعتقاد وحق المشاركة الإيجابية للمواطن في إدارة ومتابعة ومراقبة شؤون بلده)، وكذلك الحكم الرشيد. ويرى الإعلان أن هذه جميعها كلٌ متكامل. وغني عن البيان أن هذه جميعها شروط غائبة عمدًا وقسرًا في المجتمعات العربية، ومن ثم هي هدف جوهري يتعين إنجازه إذا شئنا التطلع إلى الانتماء للعصر.

يؤكد الإعلان في البندين ٧ و٨ أن للعلوم دوراً مركزياً في تطوير مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة؛ وأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية. ويعرف الجميع أن العلم والبحث العلمي ومغامرة المعرفة العلمية تمثل جميعها الفريضة الغائبة في الثقافة الاجتماعية وفي السياسة العامة للمجتمعات العربية. ويكفي أن نعرف أن المجتمعات العربية تخصص لميزانيات البحث العلمي ما لا يزيد على ٠,٥ بالمئة من إجمالي الناتج القومي، وهي نسبة تكاد تكفي رواتب الموظفين. هذا بينما تخصص كوريا الجنوبية ٢,٥ بالمئة، وإسرائيل ٣ بالمئة، والولايات المتحدة ٣ بالمئة من إجمالي الناتج القومي.

من جهته **أمحند برقوق** الباحث الاستراتيجي وأستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر تطرق في بحثه «مقاربة إبستمولوجية في ظل تعقيدات ما بعد الحداثة» إلى التحديد الدلالي والاصطلاحي، لتطور مفهوم المعرفة على المستوى الفلسفي، إذ المعرفة لم تعد متغيراً حياتياً، ومتغيراً فكرياً بل أصبحت في كثير من الأحيان عنصراً فعلياً محدداً للطبيعة الاقتصادية للدول، كما أنها أصبحت أيضاً معياراً تقييمياً، لأنها تنتج مجموعة من المقاييس تعتمَد لتصنيف الدول على مستوى التوزيع العالمي للقوة، وأكثر من ذلك أصبحت المعرفة نوعاً من أنواع المنطلقات التفسيرية لطبيعة المجتمعات.

من جهتها د. **فضيلة بوعمران** من كلية الطب جامعة الجزائر، قارنت بين المفهوم التقليدي للأميّة والمفهوم الجديد الملازم ليس للفرد ولكن للجماعة، فأميّة الجماعة هي كوننا لا نستطيع مستقبلاً أن

نكّون مجتمعات المعرفة، التي تتسم بالعناصر الأربعة التالية: التربية، المؤسسات، الإبداع، التكنولوجيات الجديدة (بمعنى تكنولوجيات الإعلام والاتصال). معنى ذلك أنه يصار إلى التركيز على الجوانب غير المادية في إنتاج الثروات. وللوصول إلى ذلك تطرّقت إلى شروط أساسية، منها الشروط الفكرية والفلسفية التي تعني إشراك الخبراء والعلماء في التنمية وفي القرارات، وكذا جعل الإنسان خطة الانطلاق في أي مخطط تنموي، وهناك شروط أخرى تتعلق بالجانب الاقتصادي والتنظيمي والسياسي.

أما الكاتب الصحافي **عاطف السعداوي** من مركز أبوظبي للدراسات الاستراتيجية فقد تحدث في بحثه المعنون «دور الديمقراطية والحكم الرشيد في توطين مجتمع المعرفة عربياً»، عن مفهوم مجتمع المعرفة والتشكل التاريخي، يقول: «أفرد **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣** قضية بناء مجتمع المعرفة والمعوقات والإشكالات التي تعترضها في المجتمعات العربية، على اعتبار أن المعرفة، هي أحد ثلاثة عناصر أساسية، تؤلف فيما بينها استراتيجية التنمية الإنسانية في الوطن العربي التي يتبناها التقرير. فالمعرفة، اكتساباً وإنتاجاً وتوظيفاً، غدت، في مطلع القرن الحادي والعشرين، الوسيلة الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة في جميع المجتمعات المعاصرة».

كما يرى أن إطلاق «مجتمع المعرفة» بصورة متزايدة هو تعبير عن مجمل التغيرات الهائلة التي يشهدها المجتمع البشري في المرحلة الراهنة. باعتبار أن المعرفة، بجميع أنواعها وصورها، قد غدت طريقاً، لا سبيل إلى تجاوزه، لأي مجتمع يبتغي تحقيق التنمية في جميع مناحي الحياة. وقد أصبحت المعرفة، بصورة غير مسبوقة، محركاً قوياً يقف خلف معظم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها عالم اليوم. فالمعرفة هي غالباً ما ترسم الحدود بين القدرة والعجز، بين المنعة والوهن، بين الصحة والمرض، بين الثروة والفقر، بين العيش تحت براثن الجهل والتخلّف والتحليق في ذرى المجد والفخار.

من جهته يرى الكاتب والإعلامي الجزائري **محمد سعيدي** من خلال مقارنته بين «نحن والثقافة العلمية» أن الثورة التكنولوجية العلمية بامتداداتها في الفضاءات العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعرفة هي التي تشكّل الثقافة العلمية في الغرب الأوروبي ـ الأمريكي، وتعدت هذه المعرفة إلى العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها، وكان العقل هو المحرك الأساسي لتلك الثورة التكنولوجية المتدفقة.

أما الباحث **يحيى اليحياوي** من جامعة محمد الخامس «الرباط»، ففي محاضرته: «العولمة والرأسمالية الإدراكية والتوزيع العالمي الجديد للمعرفة» يرى أن «فك الارتباط» المتزايد بين الفضاء الاقتصادي الواسع والشامل ـ أي فضاء الشركات الشمولية ـ وبين الفضاء السياسي الذي لا يزال بعمقه وجوهره محكوماً باعتبارات وطنية خالصة وتمثلات قومية صرفة. وهنا تحددّ سمات العولمة في كونها مست بقوة ميكانيزمات توزيع وإعادة توزيع مكامن الثروة والسلطة داخل البلد الواحد، وهي رأسمالية إدراكية وهي

رأسمالية ترفض كل اعتقاد يؤمن بالدور المحدّد والحاسم للتكنولوجيا، وأيضاً في رفضها المطلق للمقاربة الاختزالية التي تحصر اقتصاد المعرفة في الأنشطة المجرّدة، وهي تتميز أيضاً بالتراكم الجديد وتقسيم عمل جديد انتقل من التقسيم التايلوري التقليدي إلى تقسيم إدراكي جديد للعمل نتيجة حركية رأس المال المستمرة. ويحدد مجتمع المعرفة الذي يتميز عن مجتمع المعلومات والتكنولوجيا في الخصائص التالية: (١) تعاظم الدور اللامادي للخدمات المرتبطة بذات العنصر والمحيلة إلى انتاج إدراكي من نوع جديد. (٢) إعادة إنتاج المعلومات ومعالجتها وتخزينها على شكل مرقم. (٣) المعرفة والعلم اللذان كانا متضمنين في عملية تقييم الرأسمال الصناعي أضحيا المعطى المهيمن داخل النظام، بل قلبه النابض.

كما أكّد **كاتب هذا الملخص**، في مداخلته أن مجتمع المعرفة هو مجتمع خاصيته الأساسية، وقاعدة تكوينه، استثمار كم المعلومات الغني من أجل معالجتها وتطبيقها لأغراض التمنية الإنسانية، وهذا ما جعل اصطلاح «المعرفة كصناعة» أو «اقتصاد المعرفة» من أكثر المصطلحات تعبيراً عن ذلك، وحين تكون المقارنة هنا بين هذه المجتمعات المتطورة التي استفادت سابقاً من الثورة الصناعية وثروات المستعمرات، واليوم تستفيد من الثورة التكنولوجية التي كانت بدايتها الخمسينيات من القرن الماضي، وبين مجتمعاتنا العربية ـ الإسلامية التي بقي خطاب نخبها منذ القرن التاسع عشر أسير الثنائيات « العقل والنقل»، التقليد والتجديد».

محمد طيبي الباحث السوسيولوجي، جامعة وهران (الجزائر)، في ورقته «المنظومة اللغوية والعلاقات الثقافية والدلالية الجديدة في مجتمع المعرفة، أو اللغة العربية بين معرفة الحضارة وحضارة المعرفة» يربط المعرفة من خلال الفاعلين في ميادين تضبط الأطر الاجتماعية، ومجتمع المعرفة هو امتداد بنيوي وتنظيمي لمفاهيم عمران بشري حملتها مدنيات متعاقبة ومتداخلة ومتجابهة معاً.

أما المفكر العربي **حسن حنفي** (مصر)، فركّز في مداخلته «ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة» على أن هناك خلطاً أحياناً حينما نتحدث عن ثورة المعلومات بين «المعلومات» و«العلم» فالمعلومات معروفة سلفاً، أما العلم فهو الجديد في المعلومات. كانت المعلومات علماً أولاً عند مكتشفه، ثم عرفت وذاعت ودوّنت وأصبحت معلومات تضاف إلى رصيد البشرية. أما العلم فهو المجهول الذي لم يكن معروفاً من قبل، ثم تمّ اكتشافه فأصبح علماً، يتحول بدوره بعد ذيوعه إلى رصيد المعلومات السابق. وقد تكون المعلومات هي المنطق، ويكون العلم هو المسكوت عنه. المعلومات سطور، والعلم قراءة ما بين السطور. المعلومات كم، والعلم كيف. المعلومات في الخارج، والعلم في الداخل. المعلومات عامة، والعلم خاص. لذلك ارتبطت المعلومات في أجهزتها بمقدار ما يوضع فيها Input، وأصبح ما يخرج منها Output مشروط بما يدخل فيها. بل توجد مطابقة كاملة بين الاثنين، ما يدخل وما يخرج. إنما الفرق في المقدار؛ فما يخرج هو تكبير قد يصل إلى ما لا نهاية لما يدخل، وكما هو الحال في المنظار المكبّر. لا يضيف جهاز المعلومات شيئاً جديداً بل ينظّم وينسّق ويكبّر ويصغّر، يرتّب ويعيد الترتيب لما هو

معروف سلفاً. فيتعامل مع الشكل دون المضمون، ويتناول الألفاظ دون المعاني، ولا يتجاوز هندسة الكلام.

وتتحول المعلومات في «ثورة المعلومات» إلى عالم من الرموز، ولا تحيل إلى عالم خارجي، كما هو الحال في المنطق الرمزي.

أما الكاتب **هاني نسيرة** (الإمارات)، فقد جاء في مداخلته: «مجتمع المعرفة من إشكالات اللغة إلى إشكالات الوعي» أن ثمة فرقاً بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة، فحسب تقرير اليونسكو عام ٢٠٠٥ الذي صدر بعنوان **من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة**، والذي أكّد أنه «لا يمكن اختزال مجتمعات المعرفة إلى مجتمع معلومات»: «لا ينبغي لبروز مجتمع عالمي للمعلومات، باعتباره ثمرة لثورة التكنولوجيات الجديدة، أن ينسينا أنه لا يصلح إلا وسيلة لتحقيق مجتمع حقيقي للمعرفة، فازدهار الشبكات لا يمكن له وحده، أن يقيم قواعد المعرفة. لأنه إذا كانت المعلومات فعلاً وسيلة للمعرفة، فليست هي المعرفة».

لوط بوناطيرو العالم الفلكي الجزائري في دراسته: «الساعة الكونية ومجتمع المعرفة» ضرب أمثلة وتشبيهات طريفة لعلاقتنا بمجتمعات المعرفة، إذ يرى أن مجتمع المعلومات هو مجتمع تتوفر فيه وسائل المعرفة، أمّا مجتمع المعرفة نفسه فهو مجتمع الوعي المعرفي والتنموي والمدني القادر على الإبداع وعلى التجاوز في آن واحد.

أما فيما يخص مجتمع المعرفة فقارنه بأنهار المياه العالمية في الحضارات الكبرى للشعوب والقبائل، والسدود بالرصيد الفكري لكلّ أمة، كما قارن الحنفيات المنزلية بمعرفة كل شخص أو كل أسرة، فكل إنسان إذاً يمتلك رصيداً من المعرفة على المستوى العالمي، والبعض يصبّ في الآخر، فكل المياه تصل إلى بيوت الناس من منطلق المياه العالمية إلى البيت البسيط، فالشيء نفسه بالنسبة إلى المعرفة، فالمعارف تصبّ في بعضها البعض والقوية دائماً تصب في الضعيفة، إلى غير ذلك حتى تصل إلى كل الناس.

● مجتمع المعرفة: اللغة العربية والترجمة

شكّل هذا المحور مركزاً أساسياً في هذه الدراسات والبحوث إذ إن المهمّة الأساسية هي كيف الوصول إلى مجتمع المعرفة وتوطينه باللغة العربية وتطوير اللغة العربية في الوقت نفسه لتكون قادرة على استيعاب المعلومة ومعالجتها، وفي الوقت نفسه كيف لحركة الترجمة أن تنتشر أكثر.

ضمن هذا السياق كان تدخل **محمد طيبي**، إذ تعرّض إلى سبل تطوير اللغة العربية وعلاقتها بمجتمع المعرفة، ويمكن تلخيص رأيه في النقاط التالية:

١ ـ تطوير القواعد المنطقية والخطابية التي يقتضيها الاتصال الحديث.فالدراسات اللغوية الأكاديمية التي تعجّ بها البحوث الجامعية، وإن استلهمت إلى حد بعيد نظريات اللسان الحديثة، فإنها لم تتمكن وحتى الآن من احتواء الإشكالية المعرفية للغة العربية، فالبحوث في مجال علم اللغة العربية لم تندمج بعد في المقاربات المتعددة الاختصاص التي تتقاسم اللغة مواضيع وإشكاليات ليس لدراستها كلغة وإنما لاستنطاق دلالاتها

واستخراج مخزوناتها ونقد مفهوماتها بغية نقش معاني جديدة للتراث.

٢ ـ توسيع القواعد الاجتماعية للتواصل. فاللغة ليست مجرد مدوّنات تعبيرية، وإنما هي حاضنة المعاني وحاضرة التداول البشري. ولا يمكن لأية لغة أن تهندس خارج الفيض الاتصالي الاجتماعي الذي يغذيها بذاته وتغذيه بمعانيها.

٣ ـ نسج علائق للقواعد التداخلية في عمليات تسيير التداول والتبادل في مجال الاتصال والتبليغ. وهي متابعات علمية لنجاعة الاتصال بلغة من اللغات تكشف عن فعالية التبليغ وقدر تغطية المعاني.

٤ ـ تنويع الخمائر المعرفية وتوسيع قواعدها الاجتماعية مع انتشار سريع للتحصيل الثقافي بالوسائط الاتصالية الحديثة.

المفكر العربي **عبد السلام شدادي** (المغرب) أشار في محاضرته: « الترجمة رهان أساسي للنمو اللغوي والثقافي في عصر العولمة» أشار إلى الأسباب التاريخية التي كانت وراء كبح اللغة العربية في تطوُّرها الطبيعي وتوافقها مع ظروف العالم الحديث. فهي إلى اليوم لم تستطع أن تحقِّق بصفة كاملة ومرضية الأبعاد الثلاثة الملقاة على عاتق اللغة الحديثة، وهي:

١ ـ الاقتراب من اللغة أو اللغات المستعملة يومياً، وتكون لغة مقنَّنة (Standardise) بوسعها أن تؤدي جميع الوظائف اللغوية التي من المفروض عادياً أن تُزاول في المجتمعات العصرية.

٢ ـ استيعاب وتحديث التراث الثقافي الوطني.

٣ ـ إدماج المعارف والمنتوجات الأدبية والفنية الحديثة والمعاصرة، والقدرة على مواكبة ما يجري فيها من تقدم وتطوّر.

وهنا تطرح مسألة الترجمة والعلوم الإنسانية، فهاتان المسألتان لا تزالان موضع مقاومة شديدة وسوء فهم من لدن النخب السياسية والدينية بل المجتمع ككل، الشيء الذي يمنع تفهم الأهمية الاستراتيجية التي تطبع النمو الثقافي في عصرنا، وتقدير الجهود العظيمة التي يجب الاهتمام بها في هذا الميدان.

الباحثة **إنعام بيوض** مديرة المعهد العالي العربي للترجمة، طرحت في ورقتها تساؤلاً عن المعهد الذي تديره: هل هو فاعل أم مفعّل في عصر المعرفة؟ ثم أجابت من خلال الأشكال البيانية التوضيحية مستغلة تجربتها وتجربة المعهد، مركزّة على اللقاء بين الترجمة البشرية والترجمة الآلية، مولية أهمية لكيفية صياغة لغة تتزاوج فيها التكنولوجيا والحلم البشري، وأهمية متابعة السير الجارف للمعلومة ونقلها في لغة مختصرة تقنية، وهذا يتطلب تجاوز الصعوبات العربية اليوم، إمّا عبر الترجمة إلى العربية أو من العربية إلى لغات أخرى.

من جهته **صالح بلعيد** ركّز على أن اللغة عنصر أساس في مجتمع المعرفة، باعتبارها الذات، وهي الهُوية والأداة لصنع المجتمع، فثقافة كلّ أمة كامنة في لغتها، وفي معجمها ونحوها ونصوصها، كما أنّ اللغة هي المنظار الذي من خلاله يُدرك الإنسانُ عالَمَه، وهي العامل الحاسم الذي يشكّل هُوية الإنسان، ويضفي على المجتمع طابعه الخاص.

وتعرّض أيضاً إلى حالة اللغة العربية في

الإنترنت، إذ قال: «إن معالجة اللغة آلياً بواسطة الحاسوب، ومضايقات الكبْتار، حيث تشير الإحصائيات المتعلّقة بوجود اللغة العربية على الإنترنت أنّها في الرتبة السادسة عشرة، وهذا بسبب عزوف الدول العربية عن استخدام اللغة العربية في مجال العلم، وبذا يمكننا تأكيد ضرورة انغماس وممارسة اللغة العربية في ميدان التكنولوجية، باعتبارها رأس مال بشرياً مثمراً للاقتصاد وللمجتمع، ولا يجب اعتماد التكنولوجية بشكل دائم عن طريق الترجمة؛ بحيث إنّ الجهة التي تستثمر في تعلّم اللغة الأجنبية لتستورد لا لتصدر، هي الخاسرة، عكس ما إذا كان الاستخدام الفعلي والمباشر للغة العربية، فهو أكثر فائدة، دون أن ننكر ما تقدّمه الترجمة لنشر لغة العلم والتكنولوجيا من فضل وتقدّم، فهي تزيد من سرعة وحجم نقل المعرفة، ولا تقلّل من تكلفتها».

أما عن الترجمة في الوطن العربي فيرى أنها ما تزال مشوبة بالفوضى والضّعف. وإنّ اللحاق بالركب لا يكمن في الترجمة، بل في توطين المعرفة وإنتاجها ووضعها في وعائها اللغوي للغة التي يتلاغى بها القوم (اللغة الأم)، (فالشخص الذي ينقل من اللغة الأجنبية يكون انتقل إليها، وهو زائد فيها وناقص من لغته الأمّ، عكس الشخص المبدع في لغته فهو مستزيد لها وعامل على تطويرها، كما أنّ المنجزات والمبتكرات التي نقلناها من الغرب، هي نقل مؤقّت، لأنّه لم تصاحبها النقلة العلمية، ولم تصاحبها التنمية السلوكية التي صنعتها، ولا مجتمعات المعرفة التي توظّف هذه المبتكرات بفعالية في خدمة التنمية المحلية، ولذا لم نتقدّم، لأنّنا لم نحصل على التقنيات بلغتنا، ولم نحاول توطينها، كما لا يمكن تصوّر تنمية حقيقية في المجتمع العربي دون استعمال طبيعي للغة العربية في مختلف القطاعات، حتى تغدو جزءاً من حياته اليومية، ومن حياة العامل البسيط والإداري والمسؤول.

في دراسة **هاني نسيرة** نتابع أن مجتمع المعرفة لا يواجه مشكلة هوياتية، فهو مجتمع متحقق، متصالح مع تراثه، وعصره، متى تحقق في الوطن العربي، ومجاله بالأساس هو الوعي، والثقافة السائدة، التي لا يمكن اعتبارها وحدة مصممة لا تقبل التطور ولا يؤثر فيها التراكم ولا الانفتاح على الآخر، كما أن لغته وهويته لا تمثل عائقاً ولا حائطاً في هذا التعرف والاستفادة والإفادة في ظل العولمة التي لم تعد تعترف بالحدود، ولا تغيب عن لحظة من لحظاتها الصورة.. التي تسكن هذا الوعي، غير أن مجتمع المعلومات تبقى فيه إشكالية التعريب، والهوية، لأنه يستخدم آليات التعلم والتعليم، والتعرف والتعريف، وهو يعيد الإشكال القديم في تعريب العلوم، ولكن مجتمع المعلومات ما بعد الحديث وما بعد الصناعي، أسرع بمراحل من مجتمع العلم الحديث قبل الدخول في مرحلة الذكاء ما بعد الصناعي، كما أن آلياته وهياكله ليست ضد هوياته، بل يمكن تشكيله بمختلف اللغات وتتيح فضاءاته ذلك. ولم يعد سهلا حَجب هوية أو ثقافة ما عن الحضور فيه، ولكن في مسألة التعلم نطرح مراحل تمهيدية قابلة للنقاش، فالمتعلم المبتدئ غير المخترع الذي يمكن أن يجعل للغته السلطة، غير المتوسط الذي يمكن أن يجمع بين أكثر من لغة، ولكن لا شك لا يجوز الانقطاع أو الانغلاق على التعريب كلية.

● مجتمع المعرفة: الهوية والحريات

بعض دراسات هذه الندوة تناولت **إشكالية الهوية والثقافة وعلاقتها بمجتمع المعرفة**، وكيف أن الحكم الراشد أو الصالح وتوفر مناخ الحريات عامل أساسي في الوصول إلى مجتمع المعرفة، فقد جاء في بحث المفكر **حسن حنفي** الذي قارن بيننا وبينهم، وكيف أن مجتمع المعرفة يرتكز على ميراث من القهر والاستغلال الأوروبي لنا، فكلما ذاعت قيم المركز في الأطراف من خلال وسائل الاتصال الحديثة وثورة المعلومات في قنوات الفضاء والأقمار الصناعية والأطباق الهوائية انتشر التغريب، وتحيزت الثقافات والمجتمعات في الأطراف إلى الغرب، والميل نحوه والإعجاب به، وتقليده، واعتباره نموذجاً للثقافة العالمية، ونمطاً للحداثة، وما سواه هو المحلية والفلكلور والأساطير الشعبية؛ وانتشرت قيم الغرب في العنف والجريمة والجنس والشهرة والثروة والقوة، وظهرت نماذج «الأب الروحي» (Godfather) والبطل مثل جيمس بوند، روكي الأول والثاني والثالث يقلدها شباب الأطراف فيندفع نحو الهجرة مستأصلاً نفسه من مجتمعه وثقافته أو يعيش في الداخل ممثلاً للخارج؛ وكذلك انتشرت قيم الاستهلاك والغنى والفردية والأنانية وعزّت قيم الإنتاج والتقشف وروح الجماعة والتضحية، فولّد ذلك كلّه ردّ فعل على الغرب وحداثته في النزعة السلفية، التي ترفض الغرب، وتحتقر الحداثة، وتنفر من المعلومات، وتفضل تراث الأنا على علم الآخر، وتقليدية الأنا على حداثة الآخر، وتساوي بين الأصالة والجهل، والحداثة والانحلال.

يرى كذلك أن ثورة المعلومات في المركز ساعدت على تقوية النزعة السلفية في مجتمعات الأطراف ليس فقط عن طريق رد الفعل بل عن طريق الفعل المباشر، فأوهم المركز الأطراف أن طرقها في المعرفة ووسائلها في العلم مساوية للتخلف.

ونتيجة ذلك ـ حسب حنفي ـ تم شق الثقافة الوطنية إلى نزعتين متعارضتين، العلمانية والسلفية، الحداثة والقدامة، وتحولت النزعتان إلى حزبين سياسيين وقوتين اجتماعيتين تتصارعان من أجل الوصول إلى السلطة لدرجة الاقتتال بين الإخوة الأعداء، فأنصار الجديد ضد أنصار القديم، ودعاة المعاصرة على النقيض من دعاة الأصالة. المستقبل ضد الحاضر والماضي عند أنصار الحداثة، والماضي ضد الحاضر والمستقبل عند أنصار القديم. والحقيقة أن كلتا النزعتين، ثقافة الصور، وثقافة الكتاب تبعية وتقليد، الأولى تبعية وتقليد للغرب، والثانية تبعية وتقليد للسلف. الأولى تبعية وتقليد للغرب، والثانية تجاوز للحاضر نحو وهم الماضي، والحاضر وحده هو الواقع المعاش. وهو الحقيقة التي تنم عن الوهمين. وهكذا، يغيب الحاضر الذي يتم فيه جدل القديم والجديد، وتتفاعل فيه الأصالة والمعاصرة، ويتداخل فيه الماضي والمستقبل. فالماضي تراكم في الحاضر، والمستقبل إرهاصات فيه.

من جهته **بومدين بوزيد** حرص على تبيان أهمية تحويل الرمز المشترك والثقافة إلى جزء من العملية المعرفية المنتجة والمبدعة، وليس إلى أشكال للصراع ضمن الثنائيات المعهودة، فهو يرى أن صناعة الثقافة أو الإبداع تقوم على الأسس التالية:

١ ـ المادة التراثية والثقافية والجمالية، وهي تشكل تجربة تاريخية لأمة ما، إضافة إلى المحصلات المعرفية الجديدة في شكل نصوص أو جماليات فنية.

٢ ـ معالجة وقراءة هذه الثروة التراثية والمعرفية ليس بالاستعانة بمناهج التحليل الجديدة اليوم كـ «تحليل الخطاب» ولكن بالاستعانة بالتقنيات الجديدة اليوم المستخدمة في المجال المعلوماتي والبيولوجي، أي كيف نستثمر ذلك تقنياً ونستوحي من هذا التقدم الحاصل في هذين العالمين اللذين يسيران نحو التوحد كما رأينا ذلك سابقاً، هذا الأساس يعتمد كذلك على استخدام شبكات الاتصال وقنواته المتطورة.

ويرى أننا سنشهد من جديد عودة الدين والقيم الرمزية، ولكن ليس في شكل احتجاجي أو رفض للواقع ولكن كجزء من بنية معرفية تستثمر في قيم الإبداع والحرية وزيادة الثروة المعرفية كثروة اقتصادية.

أما **أمحند برقوق**، فيرى أن هناك اتفاقاً حول خمس مجموعات من الشروط الأساسية لمجتمع المعرفة وعلاقته بالحريات **الأولى**: «مجموعة الحريات»، أي أنه لا يمكن الحديث عن المعرفة دون إبداع، كما لا يمكن الحديث عن الإبداع دون حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية الإنتاج، دون قيود ولا رقابة. وأظن أن هذا الشرط يقتضي أساساً انفتاحاً ديمقراطياً، المجموعة **الثانية**: «العدالة الاجتماعية»، أي توسيع مفهوم العدالة الاجتماعية، إلى العدالة الاجتماعية المعرفية، فمجتمعاتنا العربية والإسلامية تعاني ثلاثة أنواع من الجهل: ـ الجهل التقليدي، والجهل الوظيفي، ومثال على ذلك إحصائيات منظمة اليونسكو التي تبين أن ستاً وخمسين دولة إسلامية لديها ٥٧ بالمئة من النساء المسلمات لا يقرأن، ولا يكتبن، والنوع الثالث أن هناك ١٣ بالمئة فقط من المجتمعات العربية الإسلامية تستخدم الرقمنة، وهذا الشرط هو أساسي لخلق نوع من القدرة على الارتقاء المتساوي لفرص الدخول إلى مجتمع المعرفة، المجموعة **الثالثة** «الشروط الابتدائية» فيما يخص خلق القواعد المادية، لإنشاء مجتمع المعرفة، وهي:

ـ تحسين المستوى التعليمي وتوسيعه، وهذا بالنسبة إلى جميع المجتمعات العربية لأنها بحاجة إليها.

ـ إعادة النظر في المنظومة التربوية.

ـ إعادة النظر في طبيعة البرامج وطريقة التدريس.

والمجموعة **الرابعة** هي الخاصية الأساسية في مجتمع المعرفة، «التميز» (Exelence) الذي يجب أن يكون قاعدة وليس استثناء، لأن مجتمع المعرفة هو مجتمع تنافسي، والتنافس لا يمكن أن يكون بين السلع والعمل، بقدر ما يكون بين حاملي المعارف، وليس حاملي الشهادات، فالتميز إذن هو أساساً محاولة تثمين الكفاءة بخلق ارتقاء تنافسي، وليس ارتقاء ميكانيكياً. وأما المجموعة **الأخيرة** فتتعلق بشروط الانفتاح على الغير وتتمثل شروطها في التسامح، قبول الآخر، الحوار والتلاقح الفكري.

أما **شوقي جلال** فركّز على دراسات كاسليز في قضايا الثقافة والهوية والتقدم، ووصل إلى الخلاصة التالية: يمثل مجتمع المعرفة تعبيرًا رمزيًّا عن طور حضاري

جديد. إنه تعبير عن ثورة تكنولوجية متمركزة حول المعرفة أدت إلى تحوّل أسلوب التفكير والإنتاج والاستهلاك والتجارة والإدارة والاتصال والحياة والموت. وسوف تكون له تجلياته الثقافية، وقضاياه الفكرية، ومفرداته اللغوية، ورؤاه الفنية، وسوف يؤثر بعمق في الثقافة والخصوصية، ولكن سوف تتباين وتتنوع بتنوع استجابات المجتمع، وقد عاد إلى تقارير التنمية ليقدم لها قراءة خاصة.

في دراسة **عاطف السعداوي**، كان التركيز على الحكم الراشد إذ يرى أن مفهوم الحكم الصالح هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. وبمعنى أدق، ينصرف مفهوم الحكم الصالح إلى منظومة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاه الإنسان، وتقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة إلى أكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً. وعلى ذلك يمكن تعريف الحكم الصالح الذي يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع على أنه «نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبّرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات، وفي النهاية بواسطة الناس.

وبذلك، يشمل مفهوم الحكم الصالح جميع المؤسسات في المجتمع، بحيث يشمل أجهزة الدولة وهيئات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص. كما لا ينحصر مفهوم الحكم الصالح في الاهتمام بآثار التنمية الحالية، بل يشمل التنمية طويلة الأمد، والممتدة على مدى أجيال متعددة. وتتمثل أبعاد الحكم الصالح في حكم وسيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية.

وعلى هذا، يسعى نموذج التنمية الإنسانية المستدامة المرتكز على منظومة الحكم الصالح إلى توسعة خيارات جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشاً مثل النساء والفقراء، مع الاهتمام في الوقت نفسه بحق الأجيال القادمة في حياة كريمة، مع التشديد على تحقيق قدر أكبر من الدمج بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى مشاركة أكبر للقوى الفاعلة على الصعد المحلية والقومية والإقليمية والعالمية.

وهو ما أكده **محمد سعيدي**، في قوله إن الثقافة العلمية تقتضي إزاحة عقبات الاستبداد، وانعدام الحرية، والتخلف، فالاستبداد، هذا الموروث الشرقي المتأصل، لا يحول دون الثقافة العلمية فقط، وإنما يتعارض معها تعارضاً كلياً، ويشكل حاجزاً سميكاً أمام تقدم أي بلد؛ بل يحوله إلى بلد مُقعد، مهما كانت إمكانياته المادية والبشرية.

كما أشرف الأستاذين **محمد قماري** و**أحمد وارث** على ورشة فكرية، وقدّما تدخلين بخصوص استشراف المستقبل وتميّزت بعدها المناقشات بطرق قضايا، تزاوج فيها الخوف والأمل من المستقبل،

بقي أن ننوّه هنا بالمجهود العلمي والتنظيمي للجنة العلمية وبالخصوص لكل من: علي طالب جيلالي (أمين عام المجلس الأعلى للغة العربية) وبخوش الصادق ومحمد سعيدي، والسيدة خراز زوليخة، لحسن بهلول، وعبد المجيد بن داوود □